قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية: من منظور المساواة بين الجنسين

التقرير الوطني: سلطنة عُمان

إعداد

الأستاذ الدكتور/ سيف بن ناصر المعمري

كلية التربية– جامعة السلطان قابوس

2022

الفهرس

- الملخّص
- المقدّمة
- المشكلة البحثية
- السياق التاريخي لمشاركة المرأة العمانية في الحياة العامة وفي المجال السياسي
- الأطر الدستورية والقانونية المتعلقة بتنظيم المشاركة السياسية في سلطنة عمان
- السياق الاجتماعي والثقافي لمشاركة المرأة العمانية في الحياة السياسية
- التحديات التي تواجه مشاركة المرأة العمانية في الحياة السياسية
- استنتاجات وتوصيات

الملخص باللغة العربية

سعت هذه الورقة للتعرُّف على مدى مراعاة قوانين الانتخابات في سلطنة عمان للنوع الاجتماعي، وتأثير ذلك في المشاركة السياسية للمرأة العمانية، ولتحقيق هذا الهدف تبنت الدراسة منهجية تقوم على مراجعة السياق التاريخي لتطور مشاركة المرأة العمانية في المجالس البرلمانية المنتخبة، بالإضافة إلى تحليل السياقين الاجتماعي والثقافي، ومن ثم تحليل الإطار الدستوري والقانوني من خلال استعراض أهم المواد المرتبطة بالنوع الاجتماعي في قانون الانتخابات المتعلق بمجلس الشورى وقانون المجالس البلدية، كما ركزت الورقة على كشف أبرز التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

كشفت النتائج –فيما يتعلق بالتطور التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة العمانية– تجربةً زمنيةً قصيرة للمشاركة السياسية وإنجازات متواضعة لا تتعدى ١١ مقعدا خلال ثلاثين عاما، رغم أن الإطار القانوني لا يشير إلى أي تمييز يعود إلى النوع حتى وإن كان هذا التمييز إيجابيًّا من خلال نظام الكوتا، ورغم أن السياق الاجتماعي والثقافي يعزز فرص تحسين المشاركة السياسية نتيجة تحسين مكانة المرأة التعليمية نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي وتوسيع المشاركة في الحياة الاقتصادية. وبرزت من خلال الدراسة أربعة تحديات، هي: العوائق الاجتماعية، وعدم ثقة النساء بقدرتهن على المشاركة السياسية، وضعف التنشئة السياسية، وعدم تطبيق الدولة نظام الكوتا. وخلصت الورقة إلى أن هناك مسارين مستقبليين لتحسين المشاركة السياسية للمرأة العمانية، هما: مراجعة قوانين الانتخابات من خلال تطبيق نظام الكوتا، وتحسين الثقافة السياسية للمرأة العمانية.

الكلمات المفتاحية: قوانين الانتخابات – مجلس الشورى – المشاركة السياسية– المرأة العمانية – تحديات المشاركة السياسية

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

This paper sought to identify the extent to which the election laws in the Sultanate of Oman take into account gender, and its impact on the political participation of Omani women. To achieve this goal, the study adopted a methodology based on a review of the historical context of the development of Omani women's participation in elected parliamentary councils in addition to analyzing the social and cultural contexts. Then analyze the constitutional and legal frameworks by reviewing the most important articles related to gender in the election law related to the Shura Council and the Municipal Councils Law. The paper also focused on revealing the most prominent challenges facing the political participation of Omani women.

The results revealed - with regard to the historical development of the political participation of Omani women - a short time experience of political participation and modest achievements that did not exceed 11 seats in thirty years, although the legal framework does not refer to any discrimination due to gender even if this discrimination is positive through the quota system. The social and cultural context also enhances opportunities for improving political participation as a result of improving women's educational status due to higher educational level and expansion of participation in economic life. Actually, four challenges emerged from the study: social obstacles, women's lack of confidence in their ability to participate in politics, poor political education, and the state's failure to implement a quota system. The paper concluded that there are two future paths to improve the political participation of Omani women: reviewing election laws through the application of the quota system, and improving the political culture of Omani women.

Keywords: Election laws - the Shura Council - political participation - Omani women - challenges of political participation

المقدّمة

مضى على قيام النهضة العمانية الحديثة نحو ٥٣ عاما، كان من أبرز معالمها إعادة بناء المواطنة التي يتمتع خلالها جميع المواطنين –بغض النظر عن جنسهم– بمختلف الحقوق التي يأتي في مقدمتها الحقوق السياسية، وهو توجه لم يكن ليخلو من التحفظ في بلد لا يتيح ممارسة العمل السياسي من خلال الأحزاب السياسية. ورغم ذلك، مضت الدولة بتدرج شديد في وضع أرضية لمشاركة سياسية خاصة بها منذ ثمانينيات القرن الماضي من خلال تأسيس المجلس الاستشاري للدولة الذي تطور في عقد التسعينيات إلى مجلس الشورى، وهو المجلس التشريعي الذي لا يزال يجسد المشاركة السياسية حتى اليوم في سلطنة عمان.

ومع صدور النظام الأساسي للدولة في عام ١٩٩٦ –الذي عدَّ بمثابة دستور للبلاد– أصبحت المشاركة السياسية تتم من خلال مجلس عمان الذي يضم مجلسين؛ مجلس الدولة: وهو مجلس عينته الدولة بالكامل، ومجلس الشورى: وهو مجلس انتخبه المواطنون. وتوسعت هذه المشاركة في أعقاب الربيع العربي لتشمل إنشاء المجالس البلدية، ورغم إعلان الحكومة دعمها الدائم لمشاركة المرأة وحضورها في هذه المجالس باعتبارها نصف المجتمع، فإن نجاح المرأة في الوصول إلى مقاعد هذه المجالس بات ضعيفاً إلى حد الآن، وهو ما طرح تساؤلات عدة حول مستقبل هذه المشاركة وقدرة المرأة على توسيع مساحات دورها في تدبير الشأن العام في سلطنة عمان، وإلى أي مدى يمكن أن يكون للتوسع في تعليم المرأة أثر إيجابيٌّ في قدرتها على تشكيل الواقع السياسي في سلطنة عمان؟ وهل الإشكالية التي تواجهها المرأة هي قوانين الانتخابات أم ثقافة المجتمع التي ترى أن مهمة تمثيله وتدبير شأنه العام مهمة أكثر من يستطيع حمل متطلباتها هم الرجال؟

مثل هذه التساؤلات تلح بقوة خاصة في ظل تحولات الحكم التي شهدتها سلطنة عمان مع تولي السلطان هيثم بن طارق الحكم عام ٢٠٢٠ خليفة للسلطان قابوس الذي حكم سلطنة عمان خمسين عاما، وصاغ فيها عملية التحول الوطني السياسي والاجتماعي والثقافي. تولى السلطان الجديد الحكم مع تطلعات مستقبلية كبيرة للعمانيين صيغت في رؤية مستقبلية عرفت برؤية عمان المستقبلية ٢٠٤٠، وهي رؤية يتوقع منها تعبئة قوى المجتمع على مرجعية الكفاءة بدلاً من مرجعيات النوع الاجتماعي والقبيلة بغية تعزيز المواطنة ودولة المؤسسات والقانون؛ ما يعني العمل على تطوير المشاركة السياسية وتحسين حظّ المرأة في هذا المشاركة باعتبارها نصف متعلم وفاعل في عملية التنمية المستدامة. وفي العهد الجديد سوف تجرى انتخابات مجالس البلدية عام ٢٠٢٢، وانتخابات مجلس الشورى ٢٠٢٣، ومعها يطرح السؤال: هل تواصل المرأة العمانية مسيرة التراجع في المشاركة السياسة، أم تنجح في صناعة بارقة أمل لمستقبل أفضل؟ وهل

تعمل الدولة على الحفاظ على الوضع الراهن، أم تعمل على وضع آليات تعزز من تحسين أوضاع المرأة في المجالس المنتخبة؟

المشكلة البحثية

لقد عملت الدولة الحديثة في عمان على تحديث المجتمع العماني دون أي تمييز قائم على النوع الاجتماعي، ووظفت في ذلك العديد من الآليات التي كان من أبرزها التعليم المجاني الذي قاد إلى تغيير عميق في واقع النساء العمانيات من خلال تمكينهن في المنافسة في سوق العمل والوظائف العامة نتيجة امتلاك الكفايات المتعددة التي تؤهلهن لذلك، ومن ثم بات إسهام المرأة في عملية التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤثرا وواضحا ولا يمكن إنكاره أو تجاهله.

نجحت المرأة العمانية في تحقيق كثير من مؤشرات التقدم والنجاح خلال العقود الخمسة الماضية من عمر الدولة الحديثة في سلطنة عمان، يبدو ذلك واضحا وجليًّا في العديد من المجالات التعليمية والاقتصادية والثقافية والأهلية، إلا أنها لم تصب نجاحا مماثلاً في المجال السياسي. ولذا؛ تصف الجبالي (٢٠١٧) لتجربة العمانية في تمكين المرأة بأنها "رائدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يرجع منح المرأة حق الترشح والانتخاب في سلطنة عمان إلى عام ١٩٩٤، ومع ذلك لا يمكننا الجزم بأنها تجربة مثمرة بالنظر إلى النتائج التي حققتها المرأة من المشاركة في الحياة السياسية واستثمار هذا الحق". على الرغم من السياسات والقوانين والتشريعات التي راجعتها الحكومة من أجل تمكين النساء من القيام بهذا الدور، فإن عملية التمثيل السياسي ظلت إشكالية حقيقية للمرأة التي –رغم كل هذه النجاحات التي حققتها– لا تزال قدرتها محدودة على الوصول إلى مقاعد تتناسب والواقع الذي تعيشه. وتعبر الطالعي (٢٠٢١) عن هذه

الإشكالية بالقول: "يظهر التشكيل الوزاري –الذي أعلن في أغسطس ٢٠٢٠– ثباتاً في عدد النساء في مراكز صنع القرار، فهناك ٣ وزيرات من بين ٢٦ وزيرا في مجلس الوزراء، و٣ وكيلات وزارة، فيما توجد ١٥ امرأة من بين ٨٥ عضوا في مجلس الدولة، وامرأتان من بين ٨٦ عضوا في مجلس الشورى".

ورغم الحضور الباهت في المجالس البرلمانية المنتخبة، فإن المرأة العمانية تدير غالبية مؤسسات المجتمع الأهلي في سلطنة عمان؛ إذ يبلغ عدد الجمعيات التي تمثلها ٦٥ جمعية، بالإضافة إلى إدارة جمعيات خيرية أخرى؛ ما يشير إلى تغلغل نسائي في المجتمعات المحلية يبدو أنه لم يستثمر سياسيًّا، وهو ما يعبر عن شيئين: إما ضعف ارتباط الجمعيات بالواقع الاجتماعي بما يضمن حشد الدعم في أوقات الانتخابات،

وإما ضعف قناعة النساء بتقديم الدعم للمرشحات النساء، وفي كلتا الحالتين يعكس ذلك أزمة حقيقية في المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

تلك الإشكالية أثرت في موقف الدولة التي عمدت إلى تقديم معالجات بسيطة مثل زيادة عدد النساء في مجلس الدولة الذي يتم اختيار أعضائه بالتعيين، وكذلك في مطالبة النخبة النسائية بتطبيق نظام الكوتا؛ أي المطالبة بتعديل قوانين الانتخابات (الطالعي، ٢٠٢١).

ويبدو أن الخطابات حول هذه الإشكاليات تتباين في سلطنة عمان؛ ويمكننا تمييز ثلاثة خطابات، هي:

- الخطاب الأول: رسمي، إذ يرى أن الحكومة عملت على تمكين المرأة في الجوانب التعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إذ تعمل على دعم جمعياتها التي يصل عددها إلى ٥٩ جمعية، وخصصت لها مناسبات خاصة لإبراز دورها التنموي والاجتماعي، مثل: الاحتفال بيوم المرأة في ١٧ أكتوبر من كل عام، وأدمجت المرأة في الإدارات العليا بالدولة وفي السلك الدبلوماسي. لكن التمثيل السياسي لا بدّ أن تحققه المرأة باجتهادها وفاعليتها في الشأن العام.
- الخطاب الثاني: نسائي، إذ يعبر عن يأس شديد في تغيير واقع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الذي لا يزال في كل مرحلة يراوح مكانه دون أي تغيير. ولذا؛ يرى هذا الخطاب أنه لا تغيير إلا بتدخل حكومي من خلال "الكوتا"، أي؛ تخصيص مقاعد أو نسب خاصة بالنساء. وما يثير الاستغراب حول هذا الطرح أن كثير من الناخبات يذهبن للانتخابات لكن لا يعملن على دعم المرأة، وهو ما يعبر عن حالة انقسام وعدم وفاق في المجتمع النسائي العماني حول ضرورة تمثل المرأة أو عدم قناعة بالمرشحات وإمكاناتهن لكي يعملن على دعمهن في هذه الانتخابات.
- الخطاب ثالث: موضوعي، إذ يرى أن المرأة العمانية منكفئة على مجالها الخاص، وأنها أكثر قدرة على العمل الاجتماعي والخيري إذا ما قورن بالعمل السياسي العام المرتبط بالتشريعات والخطط التنموية والاقتصادية، وأن واقع التمثيل الحالي هو نتاج طبيعي لهذه التوجهات.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة محاولة للتعرف على كيفية تعاطي قوانين الانتخابات لمجلس الشورى والمجلس البلدي مع النوع الاجتماعي. هل تعكس موادها المتعلقة بالناخبين والمرشحين أي تمييز؟ أم أن هذه القوانين محايدة تقف على مسافة واحدة من الرجل والمرأة وتترك الحكم عليهم للناخبين؟

السياق التاريخي لمشاركة المرأة العمانية في الحياة العامة وفي المجال السياسي.

تاريخ المرأة بمجلس الشورى

يزيد عمر مجلس الشورى في سلطنة عمان قليلا على الثلاثين عاما، وذلك يعني أن هذه العملية لا تزال حديثة؛ فقد بدأ المجلس في مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى اليوم انقضت ثماني دورات له، وتاريخ المرأة العمانية خلال العقود الثلاثة الماضية كان شائكاً جدًّا ولم يقد إلى ظهور أي تحولات استثنائية في المقاعد التي حصلت عليها وهي محدودة جدًّا، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال موجز تلك المراحل التاريخية (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١٥، ٥-٨، الشامسي، ٢٠١١، ٤٨-٥٠):

- المرحلة الأولى (١٩٩١-١٩٩٤): لم يكن المجلس خلال هذه المرحلة منتخبا بالكامل، فقد اتُبعت آليتان في تشكيله، هما: التعيين الحكومي لثلثي الأعضاء، في حين (٣٣٪) من الأعضاء انتخبتهم فئة من المواطنين هم: الشيوخ والأعيان وأهل الرأي، وكان عددهم في كل ولاية (١٠٠) فرد، ولم تنل المرأة حق التصويت أو الترشيح في هذه المرحلة.
- المرحلة الثانية (١٩٩٤-١٩٩٧): رفع عدد الأعضاء المنتخبين في هذه المرحلة إلى (٥٠٪) من إجمالي أعضاء المجلس، وسمح للمرأة في ولاية مسقط بالتصويت والترشيح، فقد فازت المرأة العمانية بمقعدين في انتخابات بلغ عدد الناخبين فيها ٥١ ألف ناخب شكلت النساء منهم ١٠٪ فقط؛ أي ٥١٠٠ امرأة.
- المرحلة الثالثة (١٩٩٧-٢٠٠٠): سمح للمرأة العمانية بالترشيح في كل ولايات السلطنة، إذ ارتفع عدد الناخبين إلى ٥١ ألف ناخب، وفازت مرشحتان بمقعدين في انتخابات بلغ عدد المرشحات فيها ٢٧ امرأة، في حين بلغ عدد المرشحين الرجال (٧٠٩)، أي فاز الرجال بـ٨٠ مقعدا من مقاعد المجلس من أصل ٨٢ مقعدا.
- المرحلة الرابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٣): زاد عدد الناخبين في هذه الدورة إلى (١٧٥) ألف ناخب مقارنة بالدورة الماضية، فازت امرأتان من محافظة مسقط من بين ٢١ مرشحة في انتخابات بلغ عدد مرشحيها ٥٤٠ مرشحا.
- المرحلة الخامسة (٢٠٠٣-٢٠٠٧): فازت المرأة بمقعدين في انتخابات شكلت فيها الناخبات ١٠٠ ألف امرأة، أي وصلت نسبتهن إلى ٣٥٪ من إجمالي عدد الناخبين.

- المرحلة السادسة (٢٠٠٧-٢٠١١): شهدت هذه المرحلة السماح لكل مواطن عماني يبلغ من العمر (٢١) عاما في الأول من يناير من عام الانتخاب المشاركة في التصويت، بلغ عدد المرشحات في هذه المرحلة (٢١) امرأة من ضمن إجمالي المرشحين الذين بلغ عددهم (٦٣١) مرشحا، ولم تتمكن المرأة من الفوز بأي مقعد في هذه المرحلة.
- المرحلة السابعة (٢٠١١-٢٠١٥): شهدت هذه المرحلة تطورا تمثل في تعديل صلاحيات مجلس الشورى بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) الذي أعطى المجلس صلاحيات تشريعية ورقابية بعد أن كانت صلاحياته خدمية، كما شهدت هذه المرحلة توسيع عضوية المجلس إلى أربع سنوات بعد أن كانت ثلاث سنوات. بلغ عدد المرشحات ٧٧ مرشحة مقارنة بـ١١٣٣ مرشحا، ولكن لم تنجح المرأة في الحصول إلا على مقعد واحد من بين ٨٤ مقعدا.
- المرحلة الثامنة (٢٠١٥-٢٠١٩): بلغ عدد المرشحات ٢٠ امرأة من أصل ٥٩٦ مرشحا، في حين بلغ عدد الناخبات ٢٨٦ ٥٠٣ ناخبة، ولكن لم تنجح المرأة في الوصول إلى أي مقعد في هذه الانتخابات.
- المرحلة التاسعة (٢٠١٩-٢٠٢٣): بلغ عدد المرشحات ٤٠ مرشحة من بين ٧١٧ مرشحا تنافسوا على ٨٦ مقعدا، وبلغ عدد النساء ممن حق لهن التصويت ٣٣٧٥٣٤ امرأة مثلن ٤٧.٣ من إجمالي عدد الناخبين، ونجحت امرأتان في الفوز بمقعدين؛ واحدة من محافظة مسقط والأخرى رئيسة جمعية نسائية من محافظة شمال الباطنة.

ويتضح من ذلك الاستعراض التاريخي أن المرأة لم تفز إلا بأحد عشر مقعدا طوال ٣٣ عاما من عمر المجلس، وأن غالبية اللاتي وصلن إلى مقاعد المجلس كن من محافظة مسقط العاصمة ما عدا امرأة واحدة فقط من محافظة شمال الباطنة، وهذه النتائج تبرز الطريق الصعب الذي يصل المرأة بمجلس الشورى في جميع محافظات السلطنة بما فيها العاصمة التي تضم النخبة المثقفة من النساء والرجال الذين كان يمكن أن يقودوا إلى صناعة واقع مختلف للمجلس، كما تعكس النتائج أيضا ضعف عدد النساء المرشحات مقارنة بعدد الذكور؛ ما يعكس -ربما- إدراك النساء صعوبة هذه الانتخابات في ظل تأثير عوامل اجتماعية وثقافية وقبلية في حسم نتائجها.

تاريخ المرأة في المجالس البلدية

لم يختلف حضور المرأة في مجلس الشورى عن حضورها في المجالس البلدية في الدورتين اللتين تم انتخابهما حتى الآن، وهو ما سوف يتضح من خلال النقطتين الآتيتين:

- انتخابات المرحلة الأولى من المجالس البلدية (٢٠١٢-٢٠١٦): بلغ عدد المرشحات على مستوى ولايات السلطنة (٤٦) ستًا وأربعين مرشحة، فزن بأربعة مقاعد في المجالس البلدية من إجمال ما مجموعه (٢٠٢) مقعد.
- انتخابات المرحلة الثانية من المجالس البلدية (٢٠١٧-٢٠٢٠) بلغ عدد المرشحات على مستوى ولايات السلطنة (٢٣) ثلاثًا وعشرين مرشحة، فزن بسبعة مقاعد في المجالس البلدية من إجمال ما مجموعه (٢٠٢) مقعد. وبلغت نسبة المشاركة (٣٩.٨٥) من أصل من يحق لهم التصويت وعددهم ٦٢٣ ألف ناخب وناخبة، إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور ٦٣.٢٠ في المئة ومشاركة الإناث ٣٦.٨ في المئة.

اللافت للنظر أن عدد النساء الفائزات بمقاعد المجالس البلدية أفضل قليلًا عما وصلن إليه من مقاعد مجالس الشورى، وأنهن من ولايات عمانية عدة وليس فقط من محافظة مسقط كما هو الحال في مجلس الشورى؛ لكن لا بدّ من الأخذ في الاعتبار أن عدد مقاعد المجالس البلدية ضعف مقاعد مجلس الشورى، ومن ثم قد تبدو حظوظ المرأة في المجالس البلدية أفضل، لكن الواقع يشير إلى أن المرأة تعاني ضعفًا في قدرتها على زيادة تمثيلها في هذه المجالس؛ ما ينعكس على القضايا التي تعانيها.

الأطر الدستورية والقانونية المتعلقة بتنظيم المشاركة السياسية في سلطنة عمان.

تتجسد المشاركة السياسية في سلطنة عمان من خلال انتخاب مجلسين؛ الأول تشريعي وهو مجلس الشورى، والثاني إداري وهو المجلس البلدي، ولقد نظمت عملية الانتخاب من خلال قانونين؛ الأول: قانون "انتخابات أعضاء مجلس الشورى" عدل بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٥٨، والثاني: قانون "المجالس البلدية" بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦، وحدّث هذا القانون في عام ٢٠٢٠ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٢٦". وفيما يأتي استعراض لأبرز مواد هذين القانونين مع التركيز على المواد التي تعكس عدم التمييز بين الذكور والإناث في كلا القانونين.

قانون مجلس الشورى

وفق هذا القانون يمكن إبراز مجموعة من المواد المهمة المرتبطة بالناخب والمرشح، إذ تشير المادة (٢) إلى أن "الانتخاب حق شخصي للناخب، ولا يجوز الإنابة أو التوكيل فيه" وهي مادة تشير إلى استقلالية كاملة للناخب في الإدلاء بصوته دون تأثيرات مباشرة مرتبطة بالأسرة أو الزوج أو القبيلة طالما شعر هذا الناخب بأهمية التوظيف المستقل لصوته. وتوضح المادة (٣) أن التقسيم الإداري لسلطنة عمان هو الذي يحكم المقر الانتخابي حيث تمثل كل ولاية دائرة انتخابية يكون التمثيل فيها وفق المادة (٤) كالآتي: "إذا كان عدد العمانيين في الولاية ثلاثين ألفاً فأكثر فتمثّل بعضوين اثنين في المجلس، وإذا كان عدد العمانيين في الولاية أقل من ثلاثين ألفاً فتمثّل بعضو واحد في المجلس".

وفيما يتعلق بالقيد في السجل الانتخابي؛ لم تظهر المادة (٢٣) أي تمايز قائم على الجندر في تحديد أهلية من يقبل قيده في هذا السجل، وكان التمايز للعمر، إذ يشترط في من يقيد في هذا السجل أن "يكون قد أتم واحداً وعشرين عاما ميلاديًّا في الأول من شهر يناير من سنة الانتخاب ويعتد في ذلك ببيانات البطاقة الشخصية"، أما الشرط الثاني فكان للسكن؛ أي "أن يكون من أبناء الولاية أو من المقيمين فيها"، والشرط الثالث كان لجهة العمل؛ أي "ألا يكون منتسبا إلى جهة أمنية أو عسكرية"، وهذا يعطي النساء أفضلية من حيث العدد في سجل الناخبين، لأن معظم من يشغل الجهات الأمنية والعسكرية رجال.

وفيما يتعلق بحق الترشح؛ فقد نظمته المادة (٣٤)، إذ وضعت مجموعة من الاشتراطات لا بدّ من توافرها فيمن يرشّح للمجلس:

- أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية.
- ألا تقل سنه عند فتح باب الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية.
- ألا يقل مستواه العلمي عن دبلوم التعليم العام.
- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيًّا بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو رد إليه اعتباره.
- أن يكون مقيداً في السجل الانتخابي.
- ألا يكون منتسبا إلى جهة أمنية أو عسكرية.
- ألا يكون محجورا عليه بحكم قضائي.
- ألا يكون مصابا بمرض عقلي.

ولقد أكدت المادة أهميةَ توافر هذه الشروط في المرشح في اليوم السابق على فتح باب الترشيح، كما منح القانون في المادة (٤٤) المرشح حقًا في التعريف بنفسه، فقد نصت هذه المادة على: "يجوز لكل مرشح إجراء دعاية انتخابية للتعريف بنفسه وذلك من تاريخ إعلان القوائم النهائية للمرشحين حتى اليوم السابق ليوم التصويت".

قانون المجالس البلدية

تعد تجربة المجالس البلدية في عمان تجربةً حديثةً باستثناء تجربة المجلس البلدي بمحافظة مسقط الذي تشكل في مرحلة مبكرة في خمسينيات القرن الماضي؛ إلا أن وجوده لم يكن ليقود إلى توسيع نطاق هذه التجربة، ولكن في أعقاب الربيع العربي اتجهت سلطنة عمان إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية؛ ما قاد إلى الإعلان عن تشكيل مجالس بلدية في مختلف عموم سلطنة عمان تقوم على الانتخاب والتعيين، ومن أجل تنظيم هذه العملية تشريعيًّا؛ أصدر قانون المجالس البلدية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦ وحدّث هذا القانون في عام ٢٠٢٠ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٢٦"، ويبلغ عدد المجالس البلدية وفق هذا القانون أحد عشر مجلسا، ووفق المادة (٨) تتشكل المجالس البلدية من أعضاء معينين بصفاتهم الوظيفية شريطة ألا تقل وظيفة كل منهم عن مدير عام أو مدير دائرة بالنسبة إلى الجهات التي لا يوجد لها تقسيم إداري بمستوى مديرية عامة في نطاق المحافظة، فقد يكونون –طبقًا لذلك– نساء أو رجالًا ويمثلون الجهات الآتية: وزارة الإسكان والتخطي والعمراني، وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة السياحة، وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ، وزارة التنمية الاجتماعية، وشرطة عمان السلطانية، وبلدية المحافظة. أما الأعضاء المنتخبين فيمثلون الولايات التابعة للمحافظة بواقع عضوين عن كل ولاية وعضوين من أهل المشورة والرأي من أبناء المحافظة، يختارهم الوزير بناء على ترشيح من المحافظ، ووفقًا لذلك فإن تمثيل المرأة في هذا المجالس يرتبط بعوامل مكانتها الوظيفية في الجهات الرسمية الممثلة، وعلى توجهات المحافظ، ومن ثم على أصوات الناخبين في اختيار مرشحي كل ولاية من الولايات التي تنتمي إلى المحافظة.

وفيما يتعلق بشروط عضوية الأعضاء المنتخبين في المجالس البلدية فقد حددت المادة (١٠) مجموعة من الشروط التي لا تحمل أي تمييز قائم على الجندر، وهي:

- أن يكون عماني الجنسية.
- ألا تقل سنه عن (٣٠) ثلاثين سنة ميلادية.
- أن يكون حسن السير والسلوك.

- ألا يكون قد حكم عليه نهائيًّا بعقوبة جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ألا يكون مصابا بمرض عقلي، أو محجورا عليه بحكم قضائي.
- أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي لا يقل عن دبلوم التعليم العام.
- أن يكون مقيدا في السجل الانتخابي في الولاية المرشح عنها.
- ألا يكون على رأس عمله في جهة أمنية أو عسكرية.
- ألا يكون عضوا في أي من مجلسي الدولة أو الشورى.
- ألا يكون مقيما أو يعمل خارج السلطنة.

ولقد أكدت المادة (١٢) عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس وتولي الوظائف العامة، "فإذا انتخب أحد الموظفين العموميين لعضوية المجلس عدَّت خدمته منتهية من تاريخ إعلان النتائج النهائية، ويسوى المعاش التقاعدي للعضو المنتهية خدمته"، وربما تقود هذه المادة إلى التأثير في قطاع واسع من الراغبين في الترشيح إلى عدم القيام بذلك لرغبتهم في الاحتفاظ بوظائفهم التي قد تمدهم بامتيازات أكثر من تلك التي يمكن أن يحصلوا عليها من خلال عضوية المجالس البلدية.

السياق الاجتماعي والثقافي لمشاركة المرأة العمانية في الحياة السياسية.

عادة ما يرتبط التحول في السياق الاجتماعي والثقافي للمرأة بعوامل عدة أبرزها التعليم والثقافة السياسية وخروج المرأة للعمل (عاشور، ٢٠٠٣، ك)، فالتعليم عادة ما يقود إلى تحسين الوعي وتطوير المهارات والإمكانات، كما يوسع الثقافة والقدرة على المنافسة على فرص العمل. وفي حالة المرأة العمانية نجد أن تمتعها بحق التعليم بعد قيام النهضة الحديثة عام ١٩٧٠ قاد إلى تغيير كبير في مكانتها حيث عملت للخروج إلى العمل والمشاركة في العملية الاقتصادية، كما قاد إلى تحسين ثقافتها ووعيها؛ ما قادها إلى المشاركة في العمل الاجتماعي؛ فقد عملت النساء العمانيات على تأسيس أول جمعية أهلية في سلطنة عمان هي جمعية المرأة العمانية بمسقط عام ١٩٧١، والإحصاءات الحديثة تؤكد أن النساء العمانيات شكلن ما نسبته ٤٩.٧٪ من إجمالي السكان العمانيين عام ٢٠٢٠؛ وأن نسبة الأمية لدى الإناث انخفضت من ١١.٤٪ في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٦.٥٪ في عام ٢٠١٩م، ومن الناحية التعليمية يبلغ معدل الالتحاق للإناث العمانيات في مؤسسات التعليم إلى أكثر من ٧٣٪، وهن يشكلن ما يقارب ٤٠٪ من إجمالي الطلبة، وانعكس المستوى التعليمي على المشاركة الاقتصادية للمرأة العمانية حيث بلغت نسبة الإناث العمانيات العاملات في القطاعين الحكومي والخاص ٣٣.٢٪ من إجمالي العاملين حتى نهاية يوليو ٢٠٢٠، وتبلغ

النسبة في القطاع الحكومي لوحده ٤١.٩٪ من إجمالي العاملين في القطاع (أثير، ٢٠٢٠) وهو ما يشير إلى المشاركة الاقتصادية المرتفعة والمؤثرة للمرأة العمانية، وهو يفترض أن يكون عامل قوة لتعزيز المشاركة السياسية.

التحديات التي تواجه مشاركة المرأة العمانية في الحياة السياسية.

يبدو من خلال تحليل السياقات التاريخية والقانونية والاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية للمرأة العمانية أن توافر مقومات النجاح في جميع المجالات –خاصة في مجال عدم التمييز في قوانين الانتخابات والتعليم وبناء الوعي وتطور مكانة المرأة وأدوارها– لا يقود دائما إلى تحقيق النجاح وبناء تاريخ مختلف للمرأة من الناحية السياسية في مجتمعات لا تزال تحكمها معتقدات حول من يمثل المجتمع من الصعب تغييرها بسرعة، في الوقت الذي يعترف المجتمع بدور المرأة الأسري والمجتمعي والاقتصادي إلا أنه يرى أن المجال السياسي ليس مكانها المناسب وأن عدم حضورها فيه لن يقلل من مكانتها ودورها؛ فلكل مجتمع قيمه ومعاييره ولا بد من قبول ذلك وعدم اعتباره نقيصة أو مصدرا للتمييز ضد المرأة.

وفي الوقت الذي تذهب فيه بعض الأصوات النسائية العمانية –مثل الفارسي (١ فبراير ٢٠٢٢)– إلى ربطها بثقافة المجتمع التي –رغم التوسع في التعليم– لا تزال ترى أن العمل السياسي ذكوري وغير لائق بالنساء لأن فيه اختلاط في تجمعات معظمها ذكورية؛ ما يحد من قدرة المرأة وفاعليتها، يبدو ليس من السهل عزو ضعف المشاركة السياسية للمرأة العمانية إلى عامل واحد؛ إذ تبدو الظاهرة ذات أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية تتفاعل بنسب متباينة في إنتاج هذا الواقع، ويمكن أن نجمل العوامل التي تعيق المرأة حسب تأثيرها في الحالة العمانية إلى:

أولًا– **تأتي المعوقات الاجتماعية** في مقدمة العوامل التي تسهم في ضعف هذه المشاركة، وهذه المعوقات لا يمكن أن تعزى إلى الرجل كما تصورت بعض النساء، إنما تعزى أيضاً إلى عدم اقتناع النساء العمانيات بتمثيل المرأة السياسي للمجتمع؛ ما يعني أنهن يجدن الرجال الأجدر بهذه المهمة. ولقد عكست المراحل التسع لمجلس الشورى هذا المعتقد، فعلى الرغم من زيادة أعداد الناخبات واقترابه من نصف عدد الناخبين في بعض المراحل، فإن ذلك لم يقد إلى زيادة عدد المقاعد التي وصلت إليها المرأة، ففي حين شكلت النساء في المرحلة الثانية (١٩٩٤–١٩٩٧) ١٠٪ من إجمالي عدد الناخبين، ووصلت نسبتهن في المرحلة الخامسة (٢٠٠٣–٢٠٠٧) إلى ٣٥٪ من إجمالي عدد الناخبين، ووصل عددهن في المرحلة الثامنة (٢٠١٥–٢٠١٩) إلى ٢٨٦ ٥٠٣ ناخبة، وبلغت نسبتهن في المرحلة التاسعة (٢٠١٩–٢٠٢٣) ٤٧.٣ في المائة من إجمالي عدد الناخبين. ورغم تصاعد نسبة النساء الناخبات فإن هناك ثباتاً في عدد المقاعد التي حققتها

المرأة، مقعدان على الأكثر؛ ما يشير إلى أن أي تغيير في الثقافة المجتمعية لا بدّ أن يبدأ بالنساء وليس بالرجال، فمتى ما اقتنعت النساء أن المرأة يمكن أن تمثل المجتمع فسوف تتغير قواعد العملية الانتخابية وتنجح في كسر حاجز المقعدين، وتنهي خرافة أن الرجل لا يقبل أن تمثله امرأة، فالرجال لا يمثلون إلا نصف عدد الناخبين ولا يمكنهم أن يمنعوا النصف الآخر من إيصال أكبر عدد من مرشحيه إلى مقاعد المجالس المنتخبة.

ثانيا- عدم ثقة النساء بقدرتهن على المنافسة السياسية إذا ما قورنت بمشاركتهن في العمل الاجتماعي والخيري، ففي الوقت الذي أسست النساء عدداً كبيرا من الجمعيات الأهلية الخاصة بهن، بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية التي يقدنها بنجاح، هناك عدد قليل من النساء اللاتي يتّجهن للترشيح لمجلس الشورى والمجالس البلدية؛ ففي المرحلة الثالثة (١٩٩٧-٢٠٠٠) بلغ عدد المرشحات ٢٧ امرأة، في حين بلغ عدد المرشحين الرجال (٧٠٩)، وفي المرحلة الرابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) بلغ عدد المرشحات ٢١ امرأة مقابل ٥٤٠ مرشحا، وفي المرحلة السادسة (٢٠٠٧-٢٠١١) بلغ عدد المرشحات (٢١) امرأة من ضمن إجمالي المرشحين الذين بلغ عددهم (٦٣١) مرشحا، وفي المرحلة السابعة (٢٠١١-٢٠١٥) بلغ عدد المرشحات ٧٧ مرشحة مقارنة بـ١١٣٣ مرشحا، وفي المرحلة الثامنة (٢٠١٥-٢٠١٩) بلغ عدد المرشحات ٢٠ امرأة من أصل ٥٩٦ مرشحا؛ وفي المرحلة التاسعة (٢٠١٩-٢٠٢٣) بلغ عدد المرشحات ٤٠ مرشحة من بين ٧١٧ مرشحا. إذن؛ تعكس هذه الأرقام أن المرأة تشعر بصعوبة في دخول هذه المنافسة الانتخابية ومتطلباتها من داعية انتخابية والتقاء الناخبين في المجتمع، ويمكن القول: إن قلة عدد المرشحات تشير إلى خوف المرأة من الفشل في هذه المنافسة التي تكرست نتائجها طوال ما يزيد على ثلاثين عاما (الشامسي،٢٠١١، ص٥١)، وهذا ما أكدته الجبالي (٢٠١٧): "يمكن إرجاع هذا التراجع في التمثيل النسائي إلى خيبة الأمل التي خلفتها النتائج الضئيلة للمشاركة النسائية في الانتخابات؛ ما ولد لديها -سواء المرأة الناخبة أم المرأة المرشحة- القناعة بعدم جدوى المشاركة"

ثالثًا- ضعف التنشئة السياسية: لا تزال التنشئة السياسية الرامية إلى تكوين ثقافة سياسية غير متاحة بطابعها الرسمي الرامي إلى بناء ثقافة سياسية عند الأجيال العمانية الصغيرة التي سوف تشكل النسبة الكبيرة من ناخبي المستقبل في المجالس البرلمانية والبلدية، وفي ظل غياب هذا التعلم وغياب الأحزاب السياسية في الدولة التي تشكل في دول أخرى مصادر لبناء الممارسات الانتخابية، تظل الانتماءات القبلية والدينية والاجتماعية هي المحرك لتوجهات الناخبين، وهي توجهات عادة ما توجه إلى المرشحين الذكور داخل القبيلة أو في إطار التحالفات التي تضم عدداً من القبائل التي يحكمها نظام خاص يقوم على التناوب

في تقديم المرشحين ودعمهم. لذا؛ تجد النساء صعوبات كبيرة في إقناع هذه التجمعات الانتخابية بأحقيتها في الدعم إن تمتعت بالكفاءة، ولكن لدى النساء الجمعيات الأهلية التي يبلغ عددها (٥٩) جمعية و(٦) أفرع نسائية بمختلف محافظات السلطنة (البوابة الإعلامية، https://www.omaninfo.om/pages/201/show/702)، وهي يمكن أن تكون منطلقاً لعمل دؤوب لبناء مرشحات على قدر كبير من الكفاءة يؤهلن للمنافسة في مختلف الانتخابات، وكذلك العمل على حشد الدعم لهذه المرشحات من خلال بناء وعي الناخبات بتأثير أصواتهن الانتخابية في دعم المرأة، وتحقيق هذا التغيير يتطلب مراجعة وتقييم آليات عمل جمعيات المرأة التي رغم عددها الكبير لا يزال هناك كثير من عدم الرضا عن أداء المرأة في الأوساط النسائية خصوصا والوسط العام عموما، فكما تؤكد الطالعي (٢٠٢٠): "ينظر إلى هذه الجمعيات بأنها لا تمثل قضايا المرأة الفعلية وإنما تنشغل بقضايا سطحية لا تمس جوهر المشكلات ولا تملك الأدوات لحلها أو للتعاطي معها".

رابعا- **عدم استجابة الدولة لتبني نظام الكوتا :** تنقل بعض الأصوات النسائية في سلطنة عمان التحديات التي تواجهها النساء في ضعف التمثيل من الدائرة الداخلية للمجتمع النسائي إلى دائرة الدولة التي تتهمها بعض هذه الأصوات (الطالعي، ٢٠٢١) أن بيدها حل هذه الإشكالية، فمن وجهة نظرها أن "القرار السياسي الذي يأتي من الأعلى هو الأكثر نجاعة في تمكين النساء، لا سيما في المجال السياسي"، وهي ترى أن لا بدّ من تحديد الحكومة كوتا للنساء في مجلس الوزراء، ومجلس الدولة المعين، ومجلس الشورى. ورغم أن الكوتا إحدى الآليات التي تعمل بها بعض الدول لدعم تمثيل المرأة في المجالس البرلمانية، فإن تركيز نساء عُمان على ذلك كحلٍ وحيد يعكس رغبة المرأة العُمانية في الوصول إلى كل شيء دون نضال متواصل، فهي اعتادت عملية الدعم الخارجي بدلاً من الإصلاح الداخلي لأوضاعها، والتمسك بنمط التفكير هذا لن يقود على المدى الطويل إلى تغيير فعلي في واقع التمثيل الفعلي للمرأة.

تبدو تلك العوامل الأكثر منطقية في حالة التمثيل السياسي للمرأة العمانية، وهي بلا شك عوامل متداخلة في أسبابها ونتائجها ولا يمكن تحسين التمثيل السياسي للمرأة العمانية دون أخذ ذلك التشابك بعين الاعتبار، فالتنشئة السياسية التي تقود إلى تحديث الثقافة السياسية والانتقال بالمجتمع من حالة التمركز حول الجماعات الأولى التي ينتمون إليها (مثل القبيلة) إلى التمركز حول دولة المؤسسات والقانون ومتطلبات تطويرها بالاستخدام الرشيد للصوت الانتخابي سوف يحدث فرقاً في نظرة المجتمع إلى الانتخابات وتأثيرها في تحسين التشريعات التي تؤثر في مختلف مجريات حياتهم، أضف إلى ذلك: تحسين الثقافة السياسية الناتجة عن التعليم سوف تقود إلى تحسين في الوعي المدني الذي سيقود على المدى الطويل إلى استثمار

العدد الكبير من الجمعيات التي تديرها وتجعلها من خلال حسن الإدارة أماكن للدعم في أوقات الانتخابات، كما يظهر عامل جدّ مهم لا يتم التطرق إليه في كثير من الأحيان وهو المكانة الاقتصادية للمرأة المرشحة للانتخابات، فقد ظهر من خلال الانتخابات أن الوضع الاقتصادي للمرشح للانتخابات يؤثر إيجابا في حظوظه في الفوز بالانتخابات، ومن الملاحظ أن المرشحات للانتخابات عادة يفتقدن المكانة الاقتصادية العالية، وذلك يفقدهن القدرة على المنافسة في انتخابات تتطلب الإنفاق بسخاء على الدعاية الانتخابات.

استنتاجات وتوصيات

إن حالة التمكين والتمثيل السياسي ترتبط بتحسين القوانين وإحداث تحول في العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأي مجتمع؛ نعم قد تكون المساواة التي عادة ما تنشدها التقارير العالمية في الجوانب المتعلقة بالمرأة لا تأخذ عادة تلك العوامل في حسبانها في التقارير التي تصدرها؛ فالتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢٢ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يؤكد أن الوصول إلى المساواة بين الجنسين سيستغرق نحو ١٣٢ عاما؛ خاصة في الفرص والمشاركة الاقتصادية (المرتبة ١٣٧عالميًّا)، والتمكين السياسي (المرتبة ١٤٠). ولكن التقرير يؤكد أن الفجوة بين الجنسين في كل من الصحة والتحصيل العلمي تعد أقل بكثير من الفجوة في المشاركة الاقتصادية والسياسية، وهي المشاركة التي تعدّ اختيارية وليست إلزامية؛ فمن الناحية الاقتصادية تختار كثير من النساء عدم العمل لأن –اجتماعيًّا– الزوج ملزم الصرف على المرأة؛ ولكن تتباين المجتمعات في هذا الجانب الاجتماعي ولا يمكن الحكم عليها خارج إطار القيم والمعتقدات التي تحكمها، أما في الجانب السياسي فتقل أعداد المرشحات مقارنة بأعداد المرشحين الذكور كما اتضح في العرض التاريخي، لذا فإن هذه الفجوة ليست تميزية رسمية بقدر ما هي اختيارية من المرأة وفهم قدراتها السياسية؛ وليس أدل على ذلك من ارتفاع أعداد الناخبات العمانيات ممن يمارسن حقهن الانتخابي في كل دولة، ومع ذلك لا يصوتن للمرشحات النساء إنما للمرشحين الرجال. ومع ذلك يبدو أن دعم فرص المرأة في المنافسة الانتخابية من خلال تحسين القوانين يبدو ملحا في حالة سلطنة عمان في ظل تضاءل المقاعد التي تمكنت المرأة من الوصول إليها خلال ثلاثة عقود من عمل مجلس الشورى.

خلاصة القول، تشير مجريات الواقع إلى أنه لا تغيير في واقع التمثيل السياسي الضعيف للمرأة العمانية خلال العقود القادمة إلا من خلال طريقين: ممارسة التمييز لصالح المرأة من خلال تغيير قوانين الانتخابات سواء لمجلس الشورى أم للمجلس البلدي، وذلك من خلال تطبيق نظام الكوتا، وهو ما تطالب به نساء عمان ويتوافق مع التوجهات العالمية؛ إذ تنص المادة (٤) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" على أنه: "لا يعدّ اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزًا بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية، ولكن يجب ألا يستبعد –على أي نحو– الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة"، ولقد حددت هذه الاتفاقية نسبة ٣٠٪ من إجمالي المقاعد للنساء (بلية، ٢٠١٧) . وقاد عمل بعض الدول بهذه التوجهات إلى تحسين التمثيل السياسي للمرأة، إذ تشير إحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن هذا النظام اتّبع في ٢٥ دولة من ٥٧ دولة أجرت انتخابات برلمانية في

عام ٢٠٢٠؛ ما جعل النساء يمثلن أكثر من ربع البرلمانيين في أنحاء العالم (الأمم المتحدة، ٢٠٢١). وهذا الطريق هو أيسر الطرق التي تريد المرأة العمانية أن تمضي فيها، على الرغم من أن المادة ٤ تشير إلى أن الكوتا هي تدابير مؤقتة وليست دائمة؛ ما يتطلب الذهاب إلى تدابير تحقق الاستدامة على المدى الطويل.

أما الطريق الثاني –وهو الطريق الأصعب ولكنه الأكثر استدامة– فهو العمل على خطة استراتيجية طويلة المدى ترفع من قدرات المرأة السياسية بما يتيح لها القدرة على انتزاع المقاعد التي تستحقها من خلال عملية تدريب المرشحات والناخبات وإكسابهن المهارات السياسية المطلوبة لخوض الانتخابات، بالإضافة إلى الاندماج في قطاعات المجتمع، واستثمار الجمعيات الأهلية النسائية كمنطلق لتغيير نظرة المرأة عن المرأة بوصفها كائناً سياسيًّا فاعلاً يمكن أن يقود إلى التغيير في الممارسة البرلمانية، ولكن لا يخلو هذا المسار من تحديات عديدة، أبرزها: غياب المرجعية النسائية التي يمكن أن تقود هذا التحول، أي وجود مجلس أعلى للمرأة في سلطنة عمان يقود عمليات التحول الاستراتيجي هذه، وربما وجود السيدة عهد البوسعيدي حرم جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم وتزايد نشاطها العام قد يقود إلى دفع هذين المسارين إلى ا لأجندة العليا في مراكز اتخاذ القرار؛ ما يقود إلى تغيير أفضل في واقع التمثيل السياسي للمرأة العمانية.

في الختام، إن التغيير في واقع التمثيل السياسي للمرأة العمانية لا بدّ أن يبدأ بتغيير المعتقدات السائدة حول عوامل إعاقة التمثيل السياسي وفي مقدمتها أبوية المجتمع ووصاية الدولة، فهناك عوامل أخرى لا بدّ من التأمل فيها والعمل عليها، تأتي في مقدمتها ثقافة المرأة السياسية ومهاراتها وقدراتها ونشاطها العام.

المراجع

- أثير . *المرأة العمانية: خمسون عاما من الإنجازات والنجاحات*، صحيفة أثير الالكترونية، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠، https://www.atheer.om/archives/538379/المرأة-العمانية-خمسون-عاما-من-الإنج/
- الأمم المتحدة. *للمرة الأولى النساء يمثلن ربع البرلمانيين في العالم، أخبار الأمم المتحدة*، ٥ مارس ٢٠٢١، https://news.un.org/ar/story/2021/03/1072092
- بلية، لحبيب. نظام الكوتا السياسية النسائية في الجزائر : بين حجج المؤيدين وانتقادات المتحفظين، *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد، العدد ٢، (٢٠١٧)* ٧٨-١٠٨.
- بن يزة، يوسف؛ وناسي، لزهر . دور الكوتا النسائية في تعزيز تواجد المرأة في البرلمانات العربية، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٢٦* ، (٢٠١٢)، ١٠١-١٢٤
- الجبالي، سامية. *المرأة العمانية وفرص التمكين السياسي*، البيت الخليجي للدراسات والنشر، ٦ يوليو ٢٠١٧، https://gulfhouse.org/posts/1995/
- الشامسي، نايف هلال. *العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة العمانية دراسة ميدانية على الجمعيات النسائية العمانية (١٩٩٥-٢٠١٠)*، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠١١).
- الطالعي، رفيعة. تمثيل المرأة في عمان: سياسيات معتدلة غير ملتزمة، *صدى*، ٢٠٢١، https://carnegieendowment.org/sada/84196
- عاشور، إياس محمود. *المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (١٩٨٩-٢٠٠١)*.(رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣).
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٣/٥٨. *قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى*، ٢٠١٣، https://qanoon.om/p/2013/rd2013058/
- وزارة الشؤون القانونية. *مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢٠/١٢٦ بإصدار قانون المجالس البلدية*، الجريدة الرسمية، ٢٠٢٠، https://qanoon.om/p/2020/rd2020126/